قليل من التواضع ضروري في لبنان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

من المفيد بين حين وآخر اللجوء إلى المنطق والتمتع بمقدار ولو قليل من التواضع والواقعية. مناسبة هذا الكلام الكلمة التي ألقاها رئيس مجلس الوزراء اللبناني حسّان دياب السبت الماضي وأعلن فيها امتناع لبنان عن تسديد الدين المتوجب عليه بموجب سندات يوروبوند. هناك أموال مستحقّة على لبنان اقترضها البلد عن طريق إصدار سندات دولية باليورو. صار لبنان عاجزا عن تسديد المتوجب عليه في ضوء الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه.

لا ينفع في ذلك الكلام عن الفساد وكيفية تطوره في لبنان ووصوله إلى مرحلة "الوقاحة" و"الفجور". ما ينفع هو هل لدى هذه الحكومة حلول للخروج من الانهيار الذي حصل، بدل الاكتفاء بإلقاء اللوم على الماضي. أسوأ ما في كلام حسّان دياب عن الماضي أنّه لا يفرّق بين مرحلة وأخرى، ولا يشير لا من قريب أو بعيد إلى من تسبّب بارتفاع الدين. الأخطر من ذلك كلّه أنّه لا يتحدث عن ملفّ الكهرباء الذي يتولاه التيّار العوني منذ أحد عشر عاما. تسبب ملفّ الكهرباء وحده في جعل الدين يرتفع أربعين مليار دولار!

حسنا، إذا كان حسّان دياب لا يريد الاصطدام بـ"التيّار الوطني الحر"، الذي أسّسه رئيس الجمهورية ميشال عون ويتولّى رئاسته حاليا جبران باسيل، هل يستطيع الذهاب إلى ما هو مصدر كلّ العلل في لبنان، أي إلى السلاح غير الشرعي الذي تحمله ميليشيا "حزب الله" والذي يُستخدمُ في جعل لبنان في محور معيّن يسمى "محور الممانعة". إن وضع لبنان نفسه في هذا المحور جعله في عزلة عربية ودولية، وجعل رئيس الحكومة يتحدّث إلى نفسه في الخطاب الذي ألقاه أخيرا للإعلان عن عجز لبنان عن تسديد دينه.

هذه المرّة الأولى التي يمتنع فيها لبنان، الذي ينوء تحت دين عام كبير يصل إلى نحو تسعين مليار دولار، عن تسديد المتوجب عليه. لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه بحدّة هل ضمن البلد لنفسه حقّ التفاوض من أجل جدولة ديونه بطريقة تتقبّلها المؤسسات المالية الدولية والدول الصديقة، في مقدمها الدول العربية، التي كانت مستعدّة في الماضي لمساعدة لبنان؟

ليس أمام رئيس مجلس الوزراء سوى مواجهة الحقيقة بدل الهرب منها. لذلك ثمّة حاجة إلى حد أدنى من التواضع والمنطق. الحقيقة تقول إن لا مستقبل للبنان من دون دعم خارجي

من الواضح أنّه لم يحدث شيء من هذا القبيل، خصوصا أن لبنان لم يهيئ نفسه لمرحلة ما بعد الامتناع عن تسديد الدين. أعلن امتناعه عن التسديد، ثم قرّر التفاوض. لا تعكس مثل هذه الخطوة وجود قيادة سياسية مسؤولة عن مصير البلد، بمقدار ما تعكس رغبة في إدخال البلد في المجهول... أي السير على طريق فنزويلا التي أدخلت نفسها في حال من الفوضى والفقر من الصعب معرفة هل ستخرج منها في يوم من الأيّام.

كان مهمّا تشريح رئيس الحكومة للوضع اللبناني، وصولا إلى الاعتراف بأن "لبنان يمرّ بمرحلة دقيقة جدّا"، وأنّ "احتياطنا من العملات الصعبة بلغ مستوى حرجا وخطيرا". ولكن ماذا بعد ذلك؟

ليس أمام رئيس مجلس الوزراء سوى مواجهة الحقيقة بدل الهرب منها. لذلك، ثمّة حاجة إلى حد أدنى من التواضع والمنطق. الحقيقة تقول إن لا مستقبل للبنان من دون دعم خارجي. لا يستطيع حسّان دياب الحصول على هذا الدعم الخارجي لسببين واضحين. السبب الأوّل أنّه ليس مقبولا عربيا، والآخر أنّه لا يريد التعاطي مع صندوق النقد الدولي بعدما وضع "حزب الله" فيتو على مثل هذا التعاطي. إلى إشعار آخر، ليس أمام لبنان سوى طريقين لا ثالث لهما. الأوّل إعادة فتح القنوات مع العرب القادرين الذين يعانون، بدورهم، الآن من هبوط سعر برميل النفط، والثاني هو طريق صندوق النقد الذي سدّه "حزب الله". أما طريق الإصلاحات الذي تحدّث عنه رئيس الحكومة والتي طالب به مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس في نيسان – أبريل 2018 بفضل الرئيس سعد الحريري أوّلا وأخيرا، فإنّ هذا الطريق مغلق. لا إصلاحات ممكنة في بلد يحكمه سلاح غير شرعي يوظّف في خدمة المشروع التوسّعي الإيراني.

في نهاية المطاف، لا يهمّ "حزب الله" بقاء لبنان من عدمه. يهمّه ماذا تريد إيران لا أكثر. لقد تغاضى "حزب الله" عن كلّ ما فعله العَوْنيّون في قطاع الكهرباء نظرا إلى حاجته إلى غطاء مسيحي. هل لدى حسّان دياب الجرأة الكافية لفتح ملفّ الكهرباء... أم أن أجندته هي أجندة "حزب الله" التي تقوم على مهاجمة المصارف اللبنانية وإن بكلام لا يدلّ سوى على قلّة معرفة بلبنان وتاريخ لبنان وأسباب ازدهار البلد في الماضي، ولماذا استطاعت المصارف أن تكون عائقا في طريق الانهيار بعد الخطيئة الأصليّة المتمثّلة في توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم في العام 1969. وقّع لبنان، وقتذاك، على نهايته التي يبدو أنّها ستكون هذه المرّة على يد سلاح "حزب الله" وليس السلاح الفلسطيني.

كلّ كلام من نوع "إننا لا نحتاج قطاعا مصرفيا يفوق بأربعة أضعاف حجم اقتصادنا، لذا، يجب إعداد خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي" ينمّ عن تجاهل لأسباب صمود لبنان من جهة، ورغبة في دفع البلد في اتجاه المجهول الفنزويلي من جهة أخرى. أليست المصارف جزءا من الاقتصاد الوطني؟

كان هناك بريق أمل بأنّ "حزب الله" سيدفع في اتجاه إعطاء هامش للمناورة للحكومة حرصا منه على أموال المُودعين اللبنانيين في المصارف، بما في ذلك أموال أبناء الطائفة الشيعية الذين سافر بعضهم إلى آخر بقاع الأرض من أجل تأمين حياة أفضل لأفراد عائلته.

ما كشفه الخطاب الأخير لرئيس الحكومة أنّ المطلوب بقاء لبنان "ساحة". بكلام أوضح، مطلوب أن يبقى لبنان ورقة إيرانية في وقت تمرّ "الجمهورية الإسلامية" في أزمة عميقة سيكون من الصعب أن تخرج منها سليمة ومعافاة. كذلك، من الصعب أن تتمكن من المحافظة على مشروعها التوسّعي الذي صار لبنان جزءا لا يتجزّأ منه.

الأكيد أن الحكومة الحالية لن تتمكن من إيجاد أي مخرج من حال الانهيار. جاءت لتكريس هذه الحال. الدليل أن ليس لديها أيّ جواب عن أسئلة بسيطة يطرحها اللبنانيون: أين أموالنا المودعة في المصارف؟ أين السياحة؟ أين التجارة مع الخارج؟ أين الموقف الواضح من تصدير إيران للكورونا إلى لبنان؟

هناك خلاصة واحدة لخطاب حسّان دياب. تقول هذه الخلاصة: لا تستطيع هذه الحكومة حماية أموال اللبنانيين ولا تستطيع حماية صحّتهم أيضا... لذلك، يبدو التواضع أكثر من ضروري في هذه الأيّام.

بيان آذار العراقي ومسلسل الآلام الطويل

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن مشكلة كثيرين من العراقيين أنهم حين يحبّون يغضبون، بشمم وإباء، حين تنسب لحبيبهم منقصة، وحين يكرهون لا يقبلون، قطعيا، بأن تذكر لمن كرهوا أي فضل أو فضيلة.

وعليه فإن على هؤلاء وأولئك أن يُقلّبوا صفحات التاريخ العراقي، على الأقل، من يوم 11 مارس 1970 وحتى اليوم، بعقلانية وبعيدا عن العواطف، وأن يسجلوا حلقات مسلسل الآلام العراقي التالي الطويل.

فبغض النظر عن كل ما فعله صدام حسين بالعراق والعراقيين، وبنفسه وأسرته وحزبه، فإن ما قدّمه للشعب الكردي العراقي في 11 مارس 1970، لم يقدّمه أحد غيره، لا في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في الغد المجهول.

فرغم ما في ذلك البيان الذي منح الأكراد حكما ذاتيا لأول مرة في تاريخهم القومي العريق من نواقص كان يمكن العمل على تصحيح ما ينبغي تصحيحه منها، فإنه كان يمكن أن يكون فاتحة خير للعراق كله، وللشعب الكردي قبل سواه، وللمنطقة أيضا. ولو أُنفقت الأموال الطائلة التي أحرقتها الحروب الطاحنة في نصف قرن، على التعمير والتطوير، وعلى أمن المواطن ورخائه، لكان العراق وكردستان والمنطقة، اليوم، جنة الله على أرضه، ولو كره الكارهون.

ولو كانت القيادة السياسية الكردية أكثر صبرا وحكمة، وأعمق فهما للظروف الموضوعية، وللواقع المفروض على شعب كردستان، ولو تصرّفت بإنكار ذات، واضعة مصالح المواطن الكردي فوق الطموح الشخصي المتعجّل إلى السلطة والثروة والاستقلال، ولو اعتبرت الحكم الذاتي مرحلة واعدة ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها، ولو لم تدخل مع دموية صدام وعنجهيته في صراع تكسير العظام، لكانت وفّرت على الأكراد، قبل غيرهم من العراقيين، جميع ما حلّ بهم، منذ أوائل السبعينات وحتى اليوم.

وللضمير والوجدان فإن الشيء نفسه لا بد أن يقال عن صدام حسين. فلو كان، وهو القائد الأعلى، أكثر سماحة وصبرا وحكمة، لتغيّر وجه التاريخ ولكان العراق وكردستان العراق، اليوم، بألف خير وعافية وسلام.

ففي 15 سبتمبر 1970 عمد إلى أسلوب الاغتيال الغادر لقتل الملا مصطفى البارزاني، فأرسل إليه وفدا من رجال دين فخخهم، دون علمهم، وفجّرهم في حضرة البارزاني، دون أن يتحقق له ما أراد. والحقيقة أن تلك الحادثة هي التي فتحت أبواب الجحيم على الأكراد وعلى العراق، وعلى نظام صدام نفسه في نهاية المطاف. وإليكم حلقات هذا المسلسل الدامي.

تحالف القادة السياسيون الأكراد مع شاه إيران وحملوا السلاح ضد الدولة العراقية، ظنا منهم بأنهم يعارضون صدام حسين وحده. ولولا ذلك الحلف لما اضطر صدام إلى توقيع اتفاقية الجزائر 1975، ليعطي الشاه بموجبها، ما يرضيه من شط العرب، وليجعله يغدر بالقادة الأكراد، وينهي ثورتهم في أيام.

ولولا تلك الاتفاقية التي اعتقد صدام في العام 1980، بأنه أصبح أقوى وأقدر على تمزيقها لما اندلعت حرب الثماني سنوات مع الخميني.

ولولا تلك الحرب الغبيّة الخائبة لما حلّ بموطني حلبجة وباقي مدن كردستان العراق والعراق كله، وإيران ذاتها، من قتل وتهجير وتدمير وسفك دماء.

ولا تلك الحرب التي خرج صدام حسين منها منهكا ماليا وسياسيا لمّا غامر باحتلال الكويت. ولولا احتلال الكويت لما جاءت أميركا.

ولولا دخول أميركا إلى الساحة، وقرارها العمل على التخلّص من نظام صدام، لما وجد القادة السياسيون الأكراد أنفسهم في الحضن الأميركي الإيراني السوري الأسدي، ولما قبلوا أن ينخرطوا في مخططات إسقاط نظام صدام لأهداف ودوافع ليس فيها مصلحة للمواطن الكردي قبل غيره من العراقيين.

ولولا مؤتمرات المعارضة، المموّلة من أميركا والمسيرة إيرانيًا، لما تحالف القادة السياسيون الأكراد مع أحزاب وتنظيمات وشخصيات المعسكر الديني الطائفي المتخلّف الإيراني العراقي سيء الصيت.

ومن كل حلقات هذا المسلسل الطويل كان قادة الأحزاب الكردية العراقية، وما زالوا، الشريك الأقوى في نخبة السياسيين المحتكرين السلطة والثروة والسلاح في العراق، رغم أن أحزاب الدين الإيرانية، ظاهريا فقط، هي التي تمسك بعصا القيادة، بالدعم الخارجي وبقوة الميليشيات.

فعمليا لا يمكن تمرير أي قرار سياسي أو مالي فيدرالي سيادي، لا في الحكومة ولا البرلمان ولا في رئاسة الجمهورية، إذا ما عارضته أحزاب السلطة في كردستان العراق.

ولو استعرضنا صفقات التنصيب العليا للرؤساء والوزراء والمدراء والسفراء وقادة الجيش والقوات المسلحة، وخصوصا تعيينات الموظفين الكبار والصغار، في وزارات المالية والخارجية والدفاع، خصوصا، لوجدنا أن القول الفصل والنهائي فيها، جميعها، كان لأربعة، مسعود وجلال وأميركا وإيران.

فلم يكن ممكنا تشكيل مجلس الحكم واختيار أعضائه الأقوياء، والضعفاء أيضا، دون اضطرار بول بريمر والمرجعية والوصي الإيراني إلى ترضية مام جلال وكاك مسعود، وقبل أي أحد آخر.

ولنتذكر تنصيب إياد علاوي رئيسا مؤقتا للوزراء، للإعداد لانتخابات 2005. ثم تنصيب إبراهيم الجعفري ثم طرده بعد سنة واحدة فقط، والمجيء بنوري المالكي مكانه 2006. وفي 2010 فرض مسعود شخصيا قرار التجديد له في مؤتمر أربيل. وفي 2014 أسقطه مسعود، نفسه، وجاء بحيدر العبادي لوراثته، بالتوافق مع حزب الدعوة وأميركا وإيران.

وعلى هذا فإن القادة السياسيين الأكراد، وليس الشعب الكردي، يتحمّلون المسؤولية، أكثر من غيرهم، عمّا حلّ بالعراق وبالعراقيين، منذ العام 2003 وحتى اليوم، من مصائب ومآتم وحرائق وانتكاسات واختلاسات وفشل وخراب. وذلك لأنهم قبلوا منذ أيام المعارضة العراقية السابقة، وهم المبشّرون بالديمقراطية والعدالة، أن يتقاسموا السلطة والثروة والسلاح مع أحزاب وشخصيات يعلمون علم اليقين، بأنها سلفية متخلّفة ودكتاتورية وفاسدة وغير وطنية ومرتهنة لحكومة خارجية قاتلت في السابق، وقاتلت لاحقا وستقاتل مستقبلا، من أجل احتلال العراق الذي تعتبره ولاية كانت تابعة لها انتزعت منها قبل قرون.

فلو رفض السياسيون الأكراد أن يتحالفوا مع إيران وأحزابها ووكلائها، ولو أصرّوا على إقامة نظام وطني عراقي ديمقراطي حقيقي عادل وعاقل ومستقلّ لا يخضع لوصاية دينية أو عشائرية أو عسكرية، يحافظ على حقوق جميع مواطنيه بالتساوي، لغيّروا مصير الوطن كله، وربما المنطقة، ولما تحمّل الشعب العراقي، بعربه وأكراده وشيعته وسنّته وجميع مكوناته الأخرى، ما تحمّله من آلام وأحزان واقتتال واختلاس وسفك دماء وتهجير وتهميش وفشل وهدر للمال العام.

فقد سقط نظام صدام، وقام النظام البديل الحالي، وصار من حقنا أن نسأل، هل أقام الشركاء المتحاصصون في بغداد نظام العدل والديمقراطية العراقي الذي كانوا به يثرثرون؟ وهل وفى القادة الأكراد لشعبهم بما كانوا يعدونه به طيلة أيام الاقتتال والعمالة للأجنبي؟

فمخطئ من يظن بأنّ هناك فرقا بين سلوك أحزاب السلطة في بغداد وبين حكّام الإقليم وأخلاقهم. فالفارق الوحيد هو أن في بغداد شلالا حاكمة فاسدة كثيرة تتناطح في ما بينها على المناصب والمكاسب والرواتب. وفي كردستان شلّتان، فقط لا غير. وهنا وهناك أصبح المال كله، والسلطة كلها، للحكام المتحالفين، ولأبنائهم وأبناء إخوتهم وأعمامهم وأخوالهم وأصهارهم، ولعبيدهم والسماسرة الملتحقين بهم. أما المواطن، عندنا وعندهم، فله الله، ونصيبُه الجريُ وراءَ لقمة العيش، والخوفُ من غضب الزعيم.

نعم، لقد تغيّرت السليمانية وأربيل. فقد ظهرت فيهما العمارات العالية، والطرق العريضة، والفنادق الفخمة، والمطاعم الفاخرة، وآخر موديلات السيارات الباذخة، ونوادي الليل الساهرة، ولكن ليس للمواطن الكردي العادي فيها نصيب، بل لنخبة النخبة من المسؤولين وذويهم، ولمن يدور في أفلاكهم.

أما المدن والقرى الأخرى فما زالت في انتظار التغيير والتعمير والتنوير، باقية على حالها، من أيام الفقر والقهر والنهب القديم.

فالأموال الطائلة التي هبطت، بالحق أو بالباطل، على حكومة الإقليم، لم تستطع أن تقيم مشروعا واحدا إنتاجيا استراتيجيا صناعيًا أو زراعيًا يؤمّن حياة الأجيال القادمة من غوائل الزمان. فهي نجحت فقط في جعل أصغر فرد من أفراد الأسرتين الحاكمتين في أربيل والسليمانية من أصحاب الثروات الطائلة المهرّبة والمخزنة في مصارف أوروبا وأميركا ودبي، وجعلت أغلى القصور وأفخمُها وأغلاها في لندن وباريس ونيويورك وواشنطن ودبي لأبناء مسعود وجلال، وأبناء إخوتهم وأصهارهم وأبناء العمومة والخؤولة ولبعض الذيول.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk